تحليل دور حركة حماس في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي: «فك رموز الخطاب السياسي، والتفاعل مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتأثيرات على عملية بناء السلام في المنطقة»

د.عبد الرحمان خرمازة

مخبر الدراسات القانونية البيئية -جامعة قالمة – الجزائر

akuniv92@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v1i55.626

ملخص :

يتناول هذا البحث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال التركيز على دور حركة حماس كصاحب مصلحة فعلية. يتمحور التحليل حول تأثير حماس في تحديث الخطاب السياسي وتحولها من مرجعية إسلامية إلى حركة تحرير وطنية. تُلقي الضوء على التفاعلات بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وكيف أثرت تلك المواقف على تطورات الصراع وعمليات السلام. يتوسع البحث في فهم مكامن الخصوصية والتحديات التي تواجه حماس في سياق بناء السلام. يسعى البحث إلى توفير رؤية شاملة للديناميكيات السياسية والاجتماعية لفهم كيف يمكن لحماس، كصاحب مصلحة فعلية، أن تسهم في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة. نتائج الدراسة توضح أن تحييد أصحاب المصلحة الفعليين، خاصةً مع استبعاد أطراف الصراع الرئيسية كما في حالة حماس، يسفر عن تأثير كبير على استمرارية عملية الحل ويعوق تجديدها.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، فلسطين، حماس، منظمة التحرير، اصحاب المصلحة الفعليين

Analyzing the Role of Hamas in the Palestinian-Israeli Conflict :Deconstructing Political Discourse ,Engagement with the PLO ,and Implications for Regional Peace-Building

Dr .Abdulrahman Khormaza

Laboratory of Environmental Legal Studies ,Guelma University – Algeria

akuniv92@gmail.com

ABSTRACT:

This study examines the Palestinian-Israeli conflict through the lens of Hamas's evolving role as a central and legitimate stakeholder .It critically analyzes the movement's transformation from an ideologically driven

Islamic organization into a key actor in national liberation ,and its impact on shaping contemporary political discourse .The research explores the complex and often contentious interactions between Hamas and the Palestine Liberation Organization**) PLO ,(**assessing how these inter-organizational dynamics have influenced the trajectory of the conflict and the prospects for peace .By investigating the structural and ideological challenges facing Hamas within the broader framework of peace-building ,the study seeks to offer a nuanced understanding of the political and social dynamics that condition conflict resolution efforts in the region.

KEYWORDS :Peace-building ,Palestine ,Hamas ,Palestine Liberation Organization) PLO ,(key stakeholders)

المقدمة:

يعد الصراع الفلسطيني مع الكيان الإسرائيلي حالة دراسية معقدة تتطلب فهمًا شاملاً للديناميات السياسية والاجتماعية، حيث تأخذ حركة حماس دورًا حيويًا في تجديد الخطاب السياسي وتحديث المواقف، ويتناول هذا البحث تأثير حروب المنطقة ومظاهر الصراع الممتد على السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

إشكالية البحث

كيف يمكن لحركة حماس، بوصفها صاحبة مصلحة فعية، تحديث الخطاب السياسي وتأثيرها على تطورات الصراع وعمليات السلام في المنطقة؟

أسئلة فرعية

١- كيف نستطيع تحديد دور حماس في تجديد الخطاب السياسي وتحولها من مرجعية إسلامية إلى حركة تحرير وطنية؟

٢- ما هي المواقف المتبادلة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكيف تأثرت هذه المواقف بتطورات النزاع؟

٣- كيف يمكن لحماس، من خلال موقفها ورؤيتها، أن تسهم في عمليات السلام وتحقيق التسوية في المنطقة؟

فرضية: إذا تم فهم تحول حماس وتأثيرها على الخطاب السياسي وعمليات السلام، فإن ذلك يمكن أن يسهم في إيجاد استراتيجيات فعالة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

فرضيات فرعية:

١- تأثير مكامن الخصوصية والتحديات على قدرة حماس على تطوير خطابها ومواقفها.

٢- دور حماس كعامل تأثير على علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وتأثير ذلك على السلام.

٣- تحليل رؤية حماس لحل الدولتين وموقفها في إطار الشرعية الدولية والمجتمع الدولي.

الهيكلية:

المبحث الاول: تأطير مفاهيمي: الحرب الممتدة والنزاع المستعصي

المبحث الثاني: السلام الفلسطيني الإسرائيلي: أنماط السلام وعلاقته بأطراف الصراع وجدوى إسقاط مفهوم بناء السلام على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: مكامن الخصوصية وتحديات عملية السلام.

المبحث الثالث: حركة حماس وتجديد الخطاب السياسي الاستقلالي: من مرجعية إسلامية إلى حركة تحرير وطنية

المبحث الأول: تأطير مفاهيمي

- مصطلح الصراع الممتد أو الحرب الممتدة

يعد يوهان غالتونج من بين أهم المنظرين لمجال الصراع والعنف السياسي، فهو يعده وضعاً اجتماعياً، تحاول فيه أطراف الصراع الحصول على مجموعة موارد مادية ومعنوية موسومة بالندرة لا الكفاية في التوقيت نفسه، وبهذا المعنى فقد يتشابه مفهوم الصراع مع مفهوم الحرب في العموم، كون الأخيرة امتداد السياسة بطريقة أخرى أو النظر إليها على أنه صراع بين إرادات لها أهداف مختلفة.

وفق بعض تعريفات، يلاحظ ذلك التداخل بين مفاهيم و مصطلحات عدة، كالحرب الدولية، و الحرب الأهلية و الصراع المسلح و العنف السياسي و العنف السياسي المسلح و الصراع الممتد و الحرب الطويلة و الحرب القصيرة و كلها يمكن تصنيفها كمفاهيم مفتاحية تعبر عن تفرعات المجال ذاته، و يلجأ العديد من الباحثين في تمييزهم بينها على معايير كمية و أخرى نوعية أبرزها الاستناد على قاعدة إحصائية شهيرة تعرف ببيانات أبسالا، و تعد دليل إحصائي لكونها معيارا إلى جانب المعايير الأخرى القائمة على امتداد الصراع كما يذهب إدوارد آزار أو مكامن الصراع بين عنف بنيوي و غير بنيوي كما يتجه غالتوج أو حسب مصادر الصراع و مراحله وفق تفسيرات لويس كريسبرغ[١]

- سياق النزاع الاجتماعي الممتد ومظاهره

وفق مقتضيات الدراسة فستركز على ما جاء به إدوارد آزار بسبب أن طرحه «النزاع الاجتماع الممتد» قد يعبر أكثر عن موضوع الدراسة، كما أنه يعالج مسألة «الاستعصاء « التي يصف حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حيث استعصاء المشكلة واستعصاء الحل. النزاع

(١) زينب شنوف « ادوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي الممتد (المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد ٠٤. العدد ٠١، ٢٠١٩). ص-ص ٥٦-٨٣.

الاجتماعي الممتد، هو مفهوم جديد نسبيا بعد الحرب الباردة ليصف حالة الصراع الممتد بين أطراف ليست دولتية بالمعنى التقليدي، بل يشمل تلك العلاقات النزاعية التي تشتمل على موارد معنوية أكثر منها مادية وبهذا فهي تضع الأهداف الرمزية موضوعا للتصارع، كالهوية والحاجات الانسانية الثقافية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تبرز مظاهر مادية كالحاجة إلى توفير المستلزمات الاقتصادية ولكنها تظل فرعية أمام الأهداف الموضوعة.

تبدأ الجماعات الأطراف في إدراك التمايز و عادة ما يرتبط بمحفزات نفسية أو تنافسية، بمعنى يصبح لدى الأطراف أو لأحدهم رؤية تمييزية غالبا ما يعبر عنها ب»نحن « و الآخرين «،و في هذا الشكل التعبوي التحشيدي لإدراك التمايز أو تحقيقه يتم العمل على سردية دوافع التمايز (كواقع موصوف) أو التميز (كفعل سلبي يمارسه الآخر) إضافة إلى استدعاء العوامل المادية المتعلقة بتنازع الحاجات الطبيعية و الإنسانية كالحق في التملك، والحق في ممارسة العبادة، والحق في الوجود و هي أهمها، فهذه الأخيرة تكون عادة غير قابلة للمساومة مقارنة بالمصالح التي يمكن التفاوض بشأنها، ويصور ألكسندر فيندت هذا في مثاله في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تم تحديد أن الهوية هي عنصر قوي لن يسمح لأي من الطرفين بالتراجع، حتى لو رغبوا بذلك؛ فهناك رغبة قوية للحفاظ على هذه الهوية[١].

الصراع المستعصي يمثل تشابكًا معقدًا من العوامل الذاتية والموضوعية وتشمل[٢]:

١- الرغبة في الانتقام: يعكس الصراع الشديد غالبًا رغبة في الانتقام أو استعادة ما يُعد مفقودًا أو مظالم سابقة، مما يعزز استمرارية النزاع.

٢- الروح الصراعية: يتصل الصراع المستعصي بروح صراعية تجعل الأفراد أو الجماعات مصرّين على المواجهة والصمود، مما يعيق الحوار والتفاهم.

٣- السعي نحو العدالة: غالبًا ما يكون الصراع محركًا للسعي نحو العدالة، إذ يسعى الأطراف إلى تحقيق توزيع عادل للموارد أو استعادة الحقوق المزعومة.

٤- نزع الشرعية عن الآخر: يتضمن الصراع المستعصي جهودًا لنزع الشرعية عن الطرف الآخر أو تقليل مكانته وحقوقه في الصراع.

٥- الذاكرة التاريخية: تُغذي الذاكرة التاريخية الصراعات المستمرة، إذ تستحضر الذكريات والتاريخ لتبرير المواقف الحالية أو لتعزيز الهوية والانتماء.

٦- عدم الجدية في الوصول لحلول: يعزز الصراع المستعصي من عدم الجدية في السعي نحو حلول وسط أو توافقية، حيث تتجاهل الأطراف أو تقاوم الجهود المبذولة نحو التفاهم والحوار البناء.

---

(١) الجزيرة.نت، تاريخ من الصراع والدماء.. هكذا تشكلت الطائفية في لبنان، شوهد يوم ٢٠٢٤/٠١/٠٨ :

https://shorturl.at/qsEOQ

المبحث الثاني:
السلام الفلسطيني الإسر ائيلي: أنماط السلام وعلاقته بأطراف الصراع وجدوى إسقاط مفهوم بناء السلام على الصراع الفلسطيني الإسر ائيلي: مكامن الخصوصية وتحديات عملية السلام

- أنماط السلام وعلاقته بأطراف الصراع

يمكن التمييز بين أنماط متعددة للسلام، هذه الأشكال لا تعد واقعية المصدر و لكنها مقتصرة بوسم التصورات المختلفة للسلام، بافتراض أن السلام عملية مستمرة و ليس سلعة يتم تقاسمها بين الأطراف، و إن كان التصنيف التالي قد يؤشر على أنها كذلك، و قد أثبتت التجارب السابقة في تصدير سرديات السلام، بداية من سلام الأمر الواقع حيث يتأتى السلم من فوز أحد الأطراف في الصراع و يفرض إرادته على المهزوم، بالمقابل يقر المهزوم بخسارته و ينهج إجراءات الاستسلام، أما في الحالة الثانية يتم فهم السلام و تأكيده عبر آليات توافقية ذو لعبة غير صفرية، بعد اقتناع أطراف النزاع بصعوبة تأكيد النصر و تكاليف متزايدة للاستمرار بالمواجهة من ناحية، و المزايا التي يمكن تحصيلها جراء تسريع عملية السلم من مغريات اقتصادية كحاجة التنمية و سياسية كتكريس الشرعية الدستورية، و هذه الحالة تتقاطع أيضا مع حالة السلم المؤسسي، و الفرق بينهما أن الأولى تركز بشكل أكبر على مواضيع السلم و أنماطه أما الثانية فهي تركز على طبيعة المتدخلين في العملية السلمية، من أطراف فوق وطنية كالأمم المتحدة و برامجها و لجانها و كذلك المؤسسات الدولية الحكومية و المنتديات المانحة التي ترعى عملية الانتقال السلمي (استعارة من الانتقال الديمقراطي)، أما الحالة الرابعة، فهي تبدو أنها خارج السياق الثاني و الثالث في رؤية السلام بحكم أن الفواعل دون الوطنية/قوى المجتمع المدني العالمي لكنها في حقيقة الأمر ضمنها، من بين الدلائل المشيرة لهذا الافتراض، أنها ملزمة بالتنسيق مع بقية الأطراف الدولية و يمكن جعلها امتدادا غير رسمي لها، كما إن نهج العمل التي تسير وفقه يشبه الإسقاط أعلى -أسفل و لذلك لا يمكن تمييزها عنه، أو إنها الطرف الأقرب لبيئة المتصارعين، مثلما يتم الادعاء عليها من أطراف الصراع أنفسهم بازدواجية معايير تمتهنها أو أنها أداة إمبريالية بوجه إنساني.

١- **سلام المنتصر:** الذي فرض فيه السلام السلبي من جانب الطرف المنتصر في الحرب.

٢- **السلام الدستوري /السلام الديمقراطي:** وفقاً لهذا النمط الليبرالي نظرياً، تُستخدم أدوات الديمقراطية والتجارة الحرة لتحقيق السلام الإيجابي، ويرى أنصار هذا التوجه، الذي أرسى فترة سلم طويلة، أن الفوائد الاقتصادية والسياسية تشمل أطراف الصراع،

وبهذا تكون تكلفة العودة للصراع أكثر مقارنة بالفوائد المتوقعة منها

٣- **السلام المؤسسي:** يشتق هذا النمط من الأطراف الدولية المساهمة في عملية السلام، فالنظام الدولي السائد على مؤسسات دولية كالأمم المتحدة و الأنظمة القانونية الدولية متمثلة في القانون الدولي بمختلف مصادره من أعراف و مواثيق ناظمة لعملية التفاعل الدولي، إضافة إلى الهيكل الاقتصادي الليبرالي، كالمنظمات المالية كالبنك الدولي و صندوق النقد و الصناديق التابعة للأمم المتحدة و برامجها الإنمائية من جهة، و الدول المانحة التي أخذت على عاتقها سد الفجوات و مجابهة المخاطر و هي متضمنة في الدول السبع الكبيرة بما يشكل نوعا من الحوكمة العالمية

٤- **سلام المجتمع المدني الغربي:** في هذا النمط، يعتد بدور المنظمات الإنسانية والحركات الاجتماعية عابرة الحدود، وتقدم هذه الأطراف على أنها مستقلة عن أي توجيه سياسي، بحكم الطريقة المعقدة لتمويلها أحيانا، مع هذا يبقى أنها ملزمة بالتنسيق مع كل الأطراف السابقة الذكر.

وفق إسقاط نظري، يعد النمط الأول ذو توجه واقعي، فالمنتصر في الحرب يضع مسار للسلام بعض النظر قبول الطرف الخاسر له، و في هذه الحالة يكون حل الصراع قد تم، بتوقيع اتفاق لعدم العودة للمواجهة و التزام الطرفين أو الأطراف على تنفيذ بنود الاتفاق و قد يتضمن بقية الأطراف أو الأطراف المستقبليين كذلك، يتغير الحكومات و القادة قد ينظر إلى اتفاق السلام غير عادل و بالتالي إمكانية تجاوزه، مع هذا يبقى الشكل مسارا ممكنا لتأسيس عملية بناء السلام في شكله النوعي لا التراكمي(مثال١) بمعنى السلام السلبي تحقق، و يمكن اعتباره أقل درجة من سلام إيجابي و لكنه أفضل بكثير من حرب مستمرة، كما يمكن التأسيس على هذا السلام السلبي لسلام إيجابي فيما بعد (مثال٢)

مثال رقم ١: لم توافق الفصائل الفلسطينية بعد حرب ١٩٧٣ على نتائجها الفورية، ولكنها قبلت بعضها مسار الذهاب إلى السلام في اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩.

مسار السلام في أوسلو١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية جعل بعض الأطراف المنضوية يتحفظ، يعارض على نهج التفاوض فيما كانت أطراف فلسطينية أخرى لا تعترف بجدوى الذهاب إلى حل مع العدو أساسا (أنصار النهج المسلح). مع هذا حافظت منظمة التحرير على بنود الاتفاق وخرق الاحتلال الإسرائيلي للاتفاق بعد اسحاق رابين كون عملية تجديد القادة والحكومات أمر روتيني داخل ما يسمى «دولة كيان الاحتلال « وهذا يتيح التملص من اتفاق لم يعقدوه وهذا يؤشر على غياب ثقافة الدولة أو الالتزام بمسؤوليات الدولة الخارجية.

مثال رقم ٢: أفضت حربان بين الجيوش العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي إلى مسار من السلام السلبي، ومع مرور الوقت نشأت علاقات بين طرفين من أربعة أطراف رئيسية في الصراع لتعزيز العلاقات الثنائية (الأردن ومصر، مع تحفظ سوريا ولبنان).

بالنسبة للنمط الثاني، الذي يعنى بنشر قيم الديمقراطية الغربية (سيادة القانون وفصل السلطات والحرية بوصفها قيمة عليا)، فحسب الطرح الذي أتى به كانط، فتعزيز الديمقراطية كفيل بتراجع ثقافة الحرب والصراع، ويمكن عبر تبني الليبرالية السياسية والاقتصادية تحقيق ما لا تستطيع آليات حكم أخرى تحقيقه.

وفق مؤشر سنة ٢٠١٩ نشرته مجلة ايكونومست فنسبة الدول الديمقراطية وصل لحد ٧٥ دولة من ١٦٧ دولة في العالم، ما يعني أنه أقل من النصف باحتساب الديمقراطيات الهجينة، النسبية وعالية الممارسة.

و عند الحكم على ديمقراطية ما أنها ستخفف من حدة الصراع لابد أن تكون تمثيلية لدرجة أن تحتوي الإختلافات داخل أنظمتها المشكلة من جهة و قدرة التعبير عن مدخلات هذا المجتمع من مطالب و حقوق و حاجيات أساسية على مختلف المستويات السياسية المدنية الاقتصادية و المجتمعية من جهة ثانية، و دون هذا فإسقاط طرح نظري الديمقراطية سيبقى حبيس التجريد، إضافة إلى أن الديمقراطية الغربية بمقارنتها بباقي الديمقراطيات الناشئة، سواء تلك التي كانت ذات شكل منظم قائم على الديكتاتورية أو تلك التي تبنت الديمقراطية الاجتماعية و لو بشكل صوري خصوصا بعد نيل الاستقلال من حركة الاستعمار، علاوة على هذا يمكن التمييز بين ديمقراطيات شرقية و أخرى غربية و أخرى مغربنة، ففي الحالة الأولى توجد تلك الديمقراطية في شرقي أوروبا التي حافظت على بعض خصوصيات الأنظمة السابقة أو تساهلت مع طبيعة مجتمعها القائم على القومية و التمسك بالتعاليم الدينية في إطار ثلاثية واضحة تجمع بين القومية و الدين و الدولة، أما في المثال الثاني فهي تتجسد في الديمقراطية الغربية كغرب أوروبا و الدول الأنجلوسكسونية الرئيسية و التي تعمقت في إيجاد حلول مجتمعية تمثيلية شفافة، تعلي من سيادة القانون و تحفظ الحرية الفردية مع علمنة لينة تجاه الأديان باستثناء الحالة الفرنسية التي لها خصوصيتها تجاه المسألة الأخيرة، أما في الحالة الثالثة فهي تيار هجين يعتقد بمثالية القيم الغربية و حتميتها لكن يرى في خصوصية مجتمعه كعائق و ليس كنمط خاص يمكن أن نجعله يتكيّف أو يتوازن مع القيم الغربية، بمعنى آخر هذا التيار متغربن أكثر من التيارين المذكورين و يرى استحالة الحصول على نتائج إلا بالإحلال غير الطوعي أو الاستئصالية، لدرجة أنه يعد القيم الشرق أوسطية كمشكل يجب حله لا مكان

لها في الحل المفترض، و إلى درجة ما فهو يتشابه مع ما يعرف بالليكود العربي نسبة لحزب الليكود الصهيوني، ومن المعروف أن الموقف تجاه المساواة للعرب في الكيان الإسرائيلي تغير مع الزمن، في الثمانينات، كان ٤٤٪ من المواطنين اليهود يؤيدون حق المساواة للعرب، لكن في التسعينات زاد الدعم إلى ٧٣٪ ثم انخفض إلى ٦٥٪ في العام ٢٠٠٠ و ٤٧٪ في ٢٠٠٣. لكن معظم الداعمين للمساواة لم يكونوا يدعمون مشاركة العرب في السياسة

الصهيونية تقدم نموذج دولة عنصرية في فلسطين، لكنها تواجه تحديات تعقيديه، مثل عدم القدرة على فصل الدين والدولة وتحديات ثقافة الاستيطان وتأثيرها على الديمقراطية، وتنبع من الإشكالية الأولى – إضافة للاحتلال ذاته – إشكاليات فرعية أيضا من نوع الثقافة الاستيطانية وعلاقتها بالديمقراطية كحالة جمهورانية تجمعها قيم استيطانية جمعية من نوع تقديس الأمن والخدمة العسكرية والقيم العسكرية وسهولة نشر الشعور بالتهديد والاقتصاد الاستيطاني الاشتراكي الطابع، والخضوع المصلحة المجموع إلى درجة فرض الرقابة الذاتية، وصعوبة الخروج عن الإجماع... وجميعها عناصر معيقة للديموقراطية.

كما يثير الدمج بين الهوية اليهودية للدولة (القومية والدولة) والمواطنة تحديات إضافية للديمقراطية: التحدي الأول هو مشكلة عدم تحقيق المساواة، بينما التحدي الثاني هو المواطنة المؤدلجة، حيث تفتقر المواطنة الصهيونية المتمازجة بين الهوية والأيدلوجيا إلى التعددية المطلوبة في الديمقراطية الليبرالية [١]

- جدوى إسقاط مفهوم بناء السلام على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: مكامن الخصوصية وتحديات عملية السلام

تعد مرحلة بناء السلام مرحلة لاحقة لعملية معقدة و هي حل الصراع[٢] لكن مع خصوصية كل صراع و درجة الاستقطاب فيه سيجعل من مسألة التنظير للسلم مسألة غير فعالة كثير الأحيان خصوصا عندما يتم بنوع من التعارض الأيديولوجي أو يكون محور الصراع سلعة لا يمكن تقاسمها بين طرفين ما يدخلنا في محصلة صفرية، إي فوز أحد الأطراف يعني خسارة للطرف الثاني في الصراع، و بحكم لم تكن الأرض كفاصل لمعادلة الربح و الخسارة بدليل أن الاحتلال الإسرائيلي يغطي أكثر من ٧٨٪ من الأراضي التاريخية لحد سنة ٢٠٠٥ تاريخ الانسحاب من قطاع غزة الأحادي الجانب، و برغم زيادة الاستيطان في أراضي الضفة الغربية

(١) عزمي بشارة،»من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية،الدوحة، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، ص-ص ٢٦-٣٦.

(2) https://www.international-alert.org/ar/about/what-is-peacebuilding/

فستكون مسألة تقديم حلول ترقيعية هدنة لحرب قادمة لا محالة.

قد يكون سياق مفهوم بناء السلام الليبرالي ذو جدوى لسلام إيجابي في الحالات التي ينضج أطراف الصراع و يتأكد لديهما عدم القدرة على إكمال الصراع أو إن التكاليف ستكون أكبر من الفوائد المرجوة، و عندئذ سيتدخل الوسطاء في عملية مرافقة لحد التسوية و المحددة وتندرج تحتها التسوية السياسية من ناحية، والتسوية القانونية من ناحية ثانية، ولقد حددت الفقرة الأولى من المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية لتسوية الصراعات الدولية وهي المفاوضات أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء للوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم، ودرج الباحثون وخبراء القانون على تصنيف وسائل التسوية السلمية إلى: وسائل سياسية وتشمل (المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، عرض النزاع على المنظمات الدولية)، ووسائل قانونية وتتضمن التحكيم والقضاء الدوليين[١] و تكون مؤشرات هذا الاستدعاء مقبولة من أحد أو كلا الطرفين، و بناءً على توقف الصراع تبدأ عملية البناء للسلام، بطريقة مأسسية[٢] و لكن السؤال الذي يطرح هنا، حيال خصوصية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إضافة إلى ما ذكر من قبل من أنه ذو منحى إيديولوجي، فهو يُعد تَرِكة تاريخية من مسألة عالمية كانت في القرن العشرين، فامتداد الصراع لأزيد من ٧٨ سنة يدخل في خانة «القضايا العالقة في تصفية الاستعمار» ويتمثل مسار الحل الشامل، وفق الفلسطينيين، في إنهاء الاحتلال، بينما يراه الإسرائيليون في إقامة دولة يهودية، ومع ذلك، لا يحظى مقترح الحلين باعتراف واسع من المجتمع الدولي، خاصة الدول الغربية، ضمن منظومة قانونية ومصالح دولية.

- تجربة السلام الأولي وعدم الرضا الفلسطيني:

يعالج هذا الجزء، المسار الأولي للمفاوضات الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير مع الجانب الإسرائيلي، بعض تفاصيل عملية أوسلو كفيلة بشرح واقع تجسيد السلام المنشود، ليكون تقييم هذه العملية محفزاً لبروز قوة سياسية و مرجعية أخرى يعبر عنها بتصورين، الأول، حركة جذرية تتجاوز عملية السلام، والثاني، حركة تقييم داخلي فلسطينية - فلسطينية من جهة و كحركة تقييم خارجي متجددة فلسطينية - إسرائيلية، لنستكشف فيما بعد توجهاتها القيمية و العملية في رؤية المستقبل، و تفترض الدراسة أنها ستؤثر على المعادلة التقليدية

(١) شافعي، د. بدر حسن. ٢٠١٨. "قراءات نظرية: تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية." المعهد المصري للدراسات. تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/١٢/٢٩ على الرابط : https://shorturl.at/auxJV

(2) https://www.un.org/ar/global-issues/peace-and-security

بين حركة تحرير وطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية و قوة إحلاليه استيطانية.

- مسار أوسلو الأولى والثانية لعملية السلام الفلسطيني الإسر ائيلي:

في أعقاب الظرف الإقليمي بداية التسعينات، كانت حرب الخليج منعرج هام للمسألة الفلسطينية، انطلاقا من عدم التوافق العربي على حرب العراق، فبرزت جهتان، الأولى متماهية مع السردية الأمريكية و تشمل دول الخليج و على رأسها المملكة السعودية، مصر و سوريا وأما الثانية، فتشكل الأردن، لبنان و منظمة التحرير الفلسطينية، الأخيرة و حيث كانت الممثل الشرعي و الوحيد -كما تصف نفسها و دورها- فقد تعرضت لحملة تشويه من قبيل تصنيفها و أعضائها ضمن قوائم الإرهاب الأمريكية الأمر الذي يضعها غير معنية بمفاوضات مستقبلية، لكن هذا لم يمنع بعض الفلسطينيين من التوجه نحو مدريد كفيصل الحسيني و حنان عشراوي و حيدر عبد الشافي كون هذه القيادات السياسية أقرب الى الواقع الفلسطيني و أن القيادة في المنظمة الفلسطينية منفية لاكثر من عشرين عاما و لا يمكنها الجلوس إلى طاولة مفاوضات، هذا الاعتقاد كان اعتقادا أمريكيا إسرائيليا و الهدف منه الاستفراد ببعض الفلسطينيين لكسب أكبر قدر من مهرجان التفاوض، و على ما يبدو أن هذا التصور كان خاطئا فيما بعد عندما عادت المفاوضات في أوسلو ١٩٩٣ هذه المرة مع مفاوضين من منظمة التحرير الفلسطينية، بعدما كانت القيادة ذات التوجه اللطيف في الاعتقاد الصهيوني أكثر شراسة في تحصيل الحق الفلسطيني، كان ياسر عرفات و عباس أبو مازن أكثر استعدادا للتنازل مقابل العودة للحياة السياسية و هي تشبه لحد كبير صيغ الصفقات الاقتصادية بين المتعاملين و أبعد من أن تشبه اتفاق سياسي تتداعى عليه التزامات و تقع عليه مسؤوليات على ملايين الفلسطينيين في الداخل و الشتات

و برغم الوصول إلى اتفاقات محددة التنفيذ، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حكومة إسحاق شامير إلى الحكومة اليسارية بقيادة اسحاق رابين استمرت بتوسعة الاستيطان، وكان التجميد ظاهريا فقط مقابل مزايا مصرفية تتحصل عليها تل أبيب من الولايات المتحدة آنذاك.

بالرغم من اتفاق الطرفين في تمهيد اتفاقية أوسلو الثانية على الالتزام بالقرار رقم ٢٤٢، فإن هذه الاتفاقية المؤقتة قدمت دليلا كافيا على أن الكيان الإسرائيلي كان ينوي الانسحاب من جزء، فقط، من الضفة الغربية، ومن الناحية الرسمية، كانت الأراضي مقسمة إلى ثلاث مناطق كما هو موضح في (الخريطة رقم ١)

- المنطقةA وتضم المدن الفلسطينية والمناطق المدينية، وهى تشكل أقل من ٢٨٪ من إجمالي أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في١٩٦٧.

- المنطقةB وتضم القرى الفلسطينية والمناطق الأقل كثافة، وتشكل حوالى ٢٢٪من الضفة الغربية.

المنطقة Cوتضم الأراضي الفلسطينية الزراعية والمناطق التي صادرتها إسرائيل من أجل شق الطرق وإقامة المستوطنات، هذه المنطقة الثالثة تشكل معظم الضفة الغربية أي حوالى ٧٤٪ وبها مساحات زراعية ومصادر مياه مهمة [١]

خريطة رقم (١) مناطق تقاسم السيطرة المدنية -العسكرية بين سلطة أوسلو والاحتلال الإسرائيلي

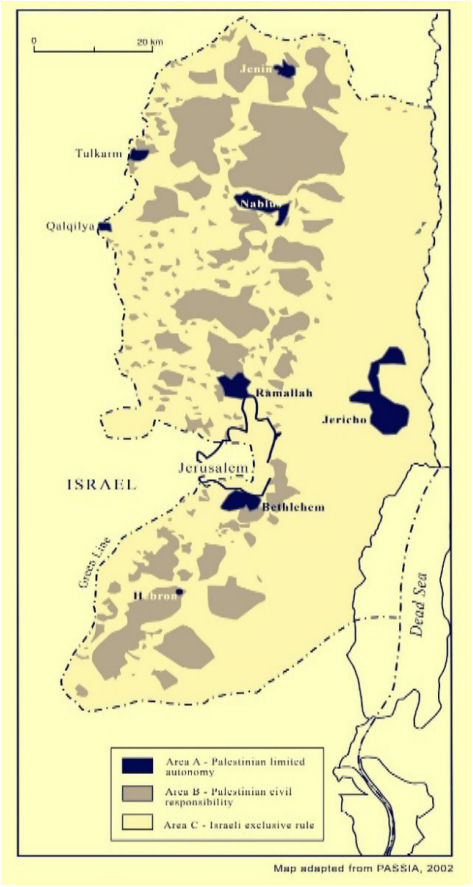

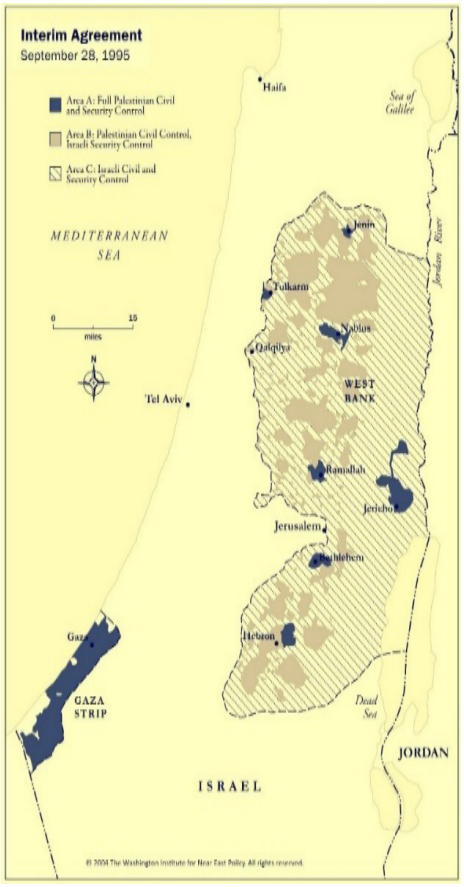

Source : Robert Barnidge،"Self-Determination.Statehood, and theLaw of Negotiation The Case of Palestine »UK : Hart Publishing،2016 p196.

(١) نيكولاس جويات، تر: طلعت الشايب،»غياب السلام محاولة افهم الصراع العربي الاسرائيلي»، القارة:(المشروع القومي للترجمة)، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

المناطق الثلاث ضرورية حتما للحكم الذاتي الفلسطيني، وكانت أوسلو الثانية تتضمن مواد تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق الثلاث، وبرغم الالتزام الإسرائيلي! بالانسحاب الكامل من المنطقة A ما عدا الخليل من أجل إعطاء قدر من السيطرة للسلطة الفلسطينية الجديدة على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة B إلا أنه كانت هناك ضمن الشروط مادة قانونية مفخخة بخصوص المنطقة C و التي تشير إلى الوعد الإسرائيلي بالانسحاب من المنطقة C مع «مرور الزمن» و لكن ليس من الأجزاء المرتبطة «بقضايا سيتم التفاوض بشأنها في محادثات الوضع النهائي « فقد كان من المتصور أن تكون محادثات «الوضع النهائى» هي المرحلة الأخيرة في عملية أوسلو السلام و التي قدرت بنحو « السنتين» و لا يتخطى عام ١٩٩٦ فيما يخص وضع القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وكانت القضيتان الثانية والرابعة الأكثر إلحاحًا وصلة بالوضع المتعلق بالاحتلال و مع وجود مئات المستوطنات ونقاط المراقبة العسكرية في المنطقة C، كانت إسرائيل تفاوض على حق البقاء في جزء كبير من الضفة الغربية وغزة حتى بعد الفترة الانتقالية، وحيث إن تحديد كون إحدى المناطق عسكرية أو مستوطنة كان يتوقف كلية على إجازة قانونية أو عسكرية بذلك من إسرائيل، فإن هذه المادة البسيطة غيرت طبيعة الاتفاقيات بشكل أساسي، و بالتالي تبين أن تلك الأجزاء الإسرائيلية من المنطقة C لن تحددها المفاوضات، وإنما التداول الإسرائيلي أحادي الجانب، بمعنى أنها ترتيبات داخلية وعلى خلاف الهدف الذي كانت تنص عليه عملية أوسلو وهو إعادة الأراضي المحتلة بموجب القرار ٢٤٢، فإن الوثائق التي تم التوقيع عليها في سبتمبر ١٩٩٠ أعطت لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بما لا يقل عن ٧٠٪ من الضفة الغربية، وما زالت تدعى أنها كانت ملتزمة بالاتفاقية[١]

وبلغة الأرقام، فقد تضاعف الاستيطان ٤ مرات، إذ كانت تشير الإحصائيات في عام ١٩٩٢ إلى وجود ١٧٢ مستوطنة يقطنها ٢٤٨ ألف مستوطن، لتصل إلى ٤٤٤ مستوطنة وبؤرة استيطانية يقطنها ٩٥٠ ألف مستوطن في عام ٢٠٢٣. وكانت سنة ٢٠٢٣ [٢].

من المهم أن نتذكر أن اتفاق أوسلو ليس معاهدة سلام أو تسوية نهائية من أي نوع، إنها أجندة أو اتفاقية مؤقتة للتفاوض بشأن مثل هذه الأشياء، و يتكون الاتفاق من جزأين: الأول

(١) المرجع نفسه،ص-ص ٦٣-٦٥.

(٢) بالأرقام.. هكذا توسّع الاستيطان منذ اتفاقية أوسلو، الجزيرة نت، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢٠ على الرابط:
https://shorturl.at/FIQS6

هو الاعتراف المتبادل بالآخر، والذي جاء في شكل رسائل كانت تبادلها الزعيمان، المكون الثاني هو إعلان المباد وتوضيح المسؤوليات الأولية (التي كانت قليلة)، وجدول زمني للتفاوض بشأن مختلف القضايا المعلقة (التي كانت كثيرة)، و هذه الأجندة تدعو إلى[١] :

١- الانسحاب الإسرائيلي من غزة و «منطقة أريحا» (بلدة في الضفة الغربية).

٢- إنشاء قوة شرطة فلسطينية لشؤون الأمن الداخلي.

٣- انتخابات «السلطة الذاتية الفلسطينية المؤقتة» أو المجلس الفلسطيني، ونقل السلطة إلى الفلسطينيين فيما يتعلق بـ «التعليم والثقافة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة.»

مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها، أن الوساطة الأمريكية و الالتزام الإسرائيلي اللفظي و القانوني لم يؤد إلى أمر عملي بتحصيل الفلسطينيين لحقوقهم و على رأسهم الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ كما يتم ترديده، و ما كانت المفاوضات السياسية سوى تأكيدا على عدم الرغبة في الوصول للحل المرضي لكل الأطراف، فما تبعه من انتفاضات شعبية بعد ذلك ماهو إلا تقييم داخلي فلسطيني و تعبيرا عن عدم الرضا عن المسار برمته، فالاستيطان مستمر و حق العودة في سياق تسويف متتابع، و الأمر الوحيد الذي كان يتم التأكيد عليه من الجانب الإسرائيلي هو التنسيق الأمني مع السلطة الدولية المنصبة في رام الله، هذا الواقع دعا إلى تدخل أطراف فلسطينية لم تكن على الساحة السياسية رغم انغماسها الاجتماعي منذ الثمانينات، و تمثلت في الحركات المسلحة ذات المرجعية الإسلامية، و كان الإعلان الرسمي – إن صح التعبير – هو فوز حركة المقاومة الإسلامية -اختصارا حماس- بأول إنتخابات تشريعية.

أن الوساطة الأمريكية و الالتزام الإسرائيلي اللفظي و القانوني لم يؤد إلى أمر عملي بتحصيل الفلسطينيين لحقوقهم و على رأسهم الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 كما يتم ترديده

(1) Gregory Harms،Todd M.Ferry، ''THE PALESTINEISRAEL CONFLICT : A Basic Introduction''London : pluto Press،، 4th Edition، 2017،p 153.

المبحث الثالث:

حركة حماس وتجديد الخطاب السياسي الاستقلالي: من مرجعية إسلامية إلى حركة تحرير وطنية

- بداية حماس وخارطتها السياسية

مع الجدل القائم حول فوز فصيل من تيار الأخوان المسلمين أمام حركة وطنية فلسطينية تجمع اليسار والوطنيين هو بداية عهد جديد لأحد الاطراف الهامشية ذات المرجعية الأصولية – على حد وصف خصومها العلمانيين.

تأسست حركة المقاومة الإسلامية حماس سنة ١٩٨٧ كرد فعل سياسي ومسلح حيال ممارسات الاحتلال الإسرائيلي طيبة الفترة التي تلت هزيمة ١٩٦٧، تعد الحركة ذات الأيديولوجية الاسلامية أن مسألة استرجاع أرض فلسطين وعودة الشتات الفلسطيني من الأولويات، لذلك فهي تؤكد على مسألة عدم الاعتراف بما بشكل اليوم دولة الكيان الإسرائيلي.

في ٢٠٠٥، نظمت إنتخابات على الأراضي ال٢٢٪ التي تبقت من حرب ١٩٦٧ وفازت على خصمها المباشر حركة التحرير الفلسطينية (فتح)، ورغم أن هذا الفوز لم يعمر طويلا بعد اجتماع دولي وداخلي على ضرورة نزع الشرعية عنها إلا أن الحركة استطاعت أن تنتشر كحركة مقاومة للاحتلال ونالت الاستعطاف الإقليمي وبعض التضامن الدولي معها كحركة تقاوم الاحتلال وتسعى لإنهائه.

في الجانب الآخر، ينظر إلى حركة حماس كأنها تنظيم سياسي متطرف مشبع بقيم الكراهية و العنصرية للوجود اليهودي و هو ما مكّن المجموعة الغربية من استعمال هذا في تبني نهج إقصائها علاوة على خطها النضالي الرافض أساسا لدولة (اسرائيل)، و كما كان الحال فتبنت السلطة الفلسطينية نفس التوجه لكن من منظور ايديولوجي إنتخابي، فالحركة لا تخفي توجهاتها نحو الإسلام السياسي و تعترض على فكرة أن تمثيل الفلسطينيين يتم فقط عبر منظمة التحرير إنطلاقا من إيمانها بمبدأ الشورى و هو يشابه لحد كبير قيم الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة.

بالنسبة للتحالف الخارجي، كانت حركة حماس منفتحة على الخارج الإقليمي لكسب التأييد و الدعم السياسي و اللوجيستي لها، و على غرار كل الحركات السياسية الفلسطينية و تياراتها فكانت تعتقد بضرورة عدم الاقتصار في كسب الحليف على دولة ما أو محور إقليمي معين، فقبل حقبة الربيع العربي كانت حماس تملك مكتب سياسي بدمشق السورية و لها تواصل مع القاهرة و الجزائر، في حين أن دول الخليج لم تكن تحبذ فكرة الاتصال السياسي

الدائم معها نظرا للخلافات الأيديولوجية معها و نوع النضال الذي يجب أن يكون، فعلى سبيل المثال كانت تنظر دول الخليج و خاصة المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة أن تنظيم حماس هو تابع للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين المحظور من العمل داخل أراضيهم و المهدد لاستمرار النمط الملكي الذي تماهى و تركة الانتداب البريطاني، على خلافهم، كانت سوريا و إيران و الجزائر تنظر إلى مساعي الحركة في إطار التخلص من الوجود (الاسرائيلي) في المنطقة ككيان محتل و هي أطروحة أشبه بفكر التخلص من الامبريالية و أدواتها.

بعد ثورات الربيع العربي، تغيرت خارطة التحالف السياسي لحماس، نقلت مكتبها من دمشق إلى أنقرة التركية وقطر واستمرت معاداة دول الخليج لها لنفس الأسباب السابقة، ليضاف عليها التنسيق الإيراني الذي دخل على الخط، أما بالنسبة لمصر فقد كانت الحكومة المصرية معادية بصفة رسمية لحركة حماس، بل تم تصنيفها حركة إرهابية متحالفة مع حزب العدالة والتنمية -الجناح السياسي لتنظيم الاخوان المسلمين – فيما كان الاتصال السياسي مع الجزائر في نفس الوتيرة الداعم لحق الفلسطينيين في المقاومة.

بعد صعود موجة التطبيع الثانية في العامين الأخيرين من فترة دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢٠) بقيادة الإمارات العربية المتحدة و البحرين و المغرب و زيادة التنسيق الأمني للسلطة الفلسطينية مع أجهزة الأمن و الاستعلامات الإسرائيلية لم تكن حركة حماس راضية بمحاولات -على حد تعبيرها- تصفية القضية الفلسطينية، بل أن أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط و هي السعودية كانت تحضر لترسيم علاقاتها مع تل أبيب بقيادة ولي العهد الحاكم فعلياً الأمير محمد بن سلمان، و من هذا المنطلق، فالسلام الإقليمي الذي تطمح اليه تل أبيب سيكون على حساب حقوق الفلسطينيين.

يعتقد الدكتور طارق حمود في دراسته حول ديناميات الحكم والمقاومة في التفاعلات السياسية بين سلطة حماس وبنية النظام السائد، أن التحولات التي خاضتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في إطار تفاعلها مع بنية النظام الإقليمي والدولي بصفتها سلطة حكم في قطاع غزة، ما يهم هنا هو نتيجة بحثه التي أكد فيها سعي حماس لكسر آلة الإخضاع الدولية عبر إستراتيجية جديدة ترتكز على تطوير مفهوم الشراكة الوطنية، وتطوير العقيدة الدفاعية، ودمج الجناح العسكري بدرجة أكبر ضمن باقي أجنحة الحركة.[١]

يؤكد أيضا رئيس المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الكائن مقره بالدوحة، أن

(١) طابق حمود، ديناميات الحكم و المقاومة في التفاعلات السياسية بين سلطة حماس و النظام السائد»،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جانفي)٢٠٢٤.

حماس بدأت تقدم سردية بعيدة عن التقوقع الذي كان في بدايات تأسيسها، و هذا الحكم التقييمي يجد قرينة واقعية، تتمثل في ميثاق الحركة الثاني الذي يحدد السياسات القادمة، فحسب نفس الميثاق تبتعد الحركة من تعريف نفسها كحركة أصولية في تعاملها الخارجي في البنية الإقليمية و أن كان لها الحق في تبني نهجها الخاص في إطار التعبئة الداخلية حسبما يؤكد الدكتور عزمي بشارة.[١]

- المو اقف المتبادلة بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف):

قبل التطرق إلى المواقف المتبادلة بين حركة حماس والمنظمة التحريرية الفلسطينية، يجب التعرض بداية إلى تكوينة المنظمة التي تعرف نفسها كممثل شرعي ووحيد أمام المجتمعين الفلسطيني والدولي، ومن أين بدأت علاقة الاستقطاب مع مختلف التنظيمات المسلحة الفلسطينية بما فيها حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

١- منظمة التحرير الفلسطينية: من ظروف التأسيس إلى أوسلو

يعتقد الكثير من المتابعين والفلسطينيين على وجه الخصوص أن مبادرة أحمد الشقيري الذي كانت له المساهمة في خلق وهيكلة منظمة التحرير كانت إنجازا هاما في مرحلة الستينات وتحديدا سنة ١٩٦٤ كرد فعل على إعلان دولة (اسرائيل) ١٩٤٨ وما تبعه من مقاومة لهذا الواقع، قد تبدو متأخرة في توقيتها لكنها كانت تعبر أيضا على استمرار سياسة رفض الاحتلال (الاسرائيلي) على حساب الفلسطينيين.

بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، بدأت المنظمة يتراجع دورها مع استقالة الشقيري، لكن ياسر عرفات أعاد إحياءها عبر ما يعده الفلسطينيون معركة الكرامة التي قادتها المنظمة آنذاك، و بانتخاب أبو عمار (حسب ما كان يلقب ياسر عرفات) سنة ١٩٦٩ في الدورة الخامسة للمجلس الوطني أصبح الشكل الجديد للفلسطيني مناضلاً بعدما كان في صورة اللاجئ، لتدعم الدول العربية سنة ١٩٧٤ في اجتماع جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي و وحيد الفلسطينيين، و كان القصد وراء هذا التصور معقولاً آنذاك، هو توحد الفلسطينيين في هيئة جامعة لهم تمكنهم من النفاذ إلى مختلف المنصات الدولية للنضال السياسي، و بالفعل كان فلسطين عضو دائم بصفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة و عضو في حركة الجنوب العالمي «عدم الانحياز « و لها ممثلين في سفارات تم اعتمادها في الدول التي

(١) عزمي بشارة حرب غزة تدخل مرحلة جديدة.. أهداف إسرائيل وفرص إحياء الهدنة وصفقة التبادل وموقف أميركا." فيديو يوتيوب، الوقت: ١٠:٠٠ تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/١٢/٢٨. على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=9MRUsJ4s5sw.

أيدت الاعتراف بهذه المنظمة النضالية الفلسطينية، و مع مرور الوقت، و بداية الاذعان لخيار التفاوض السياسي مع الاحتلال سنة ١٩٩٣ دون إحراز تقدم على مستوى الأهداف، أو على الأقل عدم حصول تغيير على واقع الحق الفلسطيني بدأت الأصوات تشكك في المسار الجديد الذي تنهجه المنظمة، و بالفعل كانت الانشقاقات تحصل من الداخل بعد استبعاد الخيار المسلح من أدوات النضال و المقاومة، إضافة إلى بحث الفلسطينيين عن منصات جديدة غير منظمة التحرير كنت تتوافق توجهاتهم و أهدافهم معها. (١)

يبدأ الخلاف الفلسطيني واضحا للعيان، برفض ما»أصبح يطلق عليها الفصائل الفلسطينية*» في إشارة إلى الانتقال من منصة تضم تيارات تختلف طريقة نضالها مع بعض إلى حد التكتل مع توجه البنية السياسية للاحتلال (الاسرائيلي) ضد بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها حركة حماس، حتى أصبح انضمام الحركة الراديكالية -وفق تصور التيار السلمي الفلسطيني لنيل الحقوق – يجب أن يقترن لمجموعة شروط حددها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (٢).

(١) أحمد سعيد نوفل،» منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و اعادة البناء، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ٢٠٠٧)، ص١٥.

(*) الفصائل الفلسطينية : هي مجموع حركات و أحزاب سياسية و/ أو مسلحة، تناضل من اجل تحرير الاراضي الفلسطينية التاريخية:

١-منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٧(ديمقراطية علمانية) اعتمدت النضال المسلح ثم تخلت عنه و في سنة ١٩٧٤ بعد قمة الرباط تم تنصيبها كممثل شرعي وحيد للقضية الفلسطينية و عبر هذا تم اضافتها في منظمة الأمم المتحدة كعضو مراقب، تضم المنظمة حركتي فتح و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (قبل أن تنسحب ١٩٧٤) وهي تعترف بالحق (الاسرائيلي) بالوجود، وعقدت اتفاق أوسلو ١٩٩٣ لحل الدولتين و توطيد السلام مع (اسرائيل).

٢-الحركة الشعبية لتحرير فلسطين -القيادة العامة: اسسها جورج حبش سنة ١٩٦٤ ثم ترأسها أبو علي ٢٠٠١ و بعدها أحمد سعدات الذي مازال معتقلا لحد الان، ذات توجه قومي ناصري يساري، تنشط بلبنان و سوريا و الاراضي المحتلة (لا تعترف بالوجود الاسرائيلي) انشق عن التنظيم جناح سياسي يؤمن بنفس الأفكار للتحرير لكن بعيدا عن الأدوات العنفية و هي الحركة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

٣-حركة الجهاد الاسلامي ١٩٧٠: حركة اسلامية سنية(امتداد لتيار الاخوان المسلمين) تعتمد المقاومة المسلحة، أسسها فتحي الشقاقي المتأثر بثورة إيران، بعدها ترأس عبد الله شلح التنظيم بعد اغتيال مؤسسها ١٩٩٥، و أسست سرايا القدس الجناح العسكري للحركة، لا تعترف بالوجود(الاسرائيلي) على اراضي فلسطين المحتلة

٤حركة المقاومة الاسلامية المختصرة بحماس، تأسست في ١٩٨٧ و هي امتداد لتيار الاخوان المسلمين بمصر، أسسها أحمد ياسين ليرأسها عبد العزيز الرنتيسي بعد ذلك، لكن الجناح العسكري و هو المحرك للحركة كتائب عز الدين القسام تحتوي الجناح السياسي و توجهه،بقيادة محمد -----دياب المصري (محمد الضيف) و نائبه مروان عيسى الذي اعتقل مرتين الاولى من طرف الاحتلال و الثانية من طرف السلطة الفلسطينية و يحي السنوار الذي حرر في صفقة تبادل اسرى سنة ٢٠١٢.

تهتم الحركة بالمقاومة المسلحة كخيار وحيد، و هي أكبر الفصائل المسلحة و لها قاعدة شعبية في غزة و الضفة الغربية.

(٢) الشرق بلومبيرغ» حوار مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس « بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٦.
https://www.facebook.com/asharqnews/videos/1102371431180873/?mibextid=Nif5oz

١- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد

٢- الإلتزام بالشرعية الدولية وهي جملة الاتفاقيات التي تم الحصول من إتفاق أوسلو ١٩٩٣ والتي عدت كإنجاز تاريخي للفلسطنيين.

٣- التخلي عن المقاومة المسلحة بسبب الظروف الصعبة وبالتالي تبني خيار المقاومة الشعبية السلمية

٤- ضرورة الاعتقاد باتفاق غزة -أريحا، وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ بما يمثل نسبة ٢٢٪ فقط من الأراضي التاريخية الفلسطينية.

- بداية تشكل موقف «الاستقطاب ‹ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس:

يعزو البعض إلى أن بداية المحفزات التي شجعت ما أصبح يعرف بالانقسام الفلسطيني إلى تغير وسائل النضال، و أما البعض الآخر فيردفه لتغير أهداف النضال ذاتها حول «المسألة الفلسطينية» بحد ذاتها، و تيار ثالث يدخل المتغير الخارجي سواء توصيات القوى الإقليمية الفاعلة منذ فترة التسعينات و الفاعلة بعد هذه الفترة و حتى الدولية منها عندما سيتم الارتكاز على «متغير الشرعية الدولية « وتأويلات تنفيذها فيما بعد خصوصا الاتفاق التاريخي المفصلي في أوسلو ١٩٩٣ و بمثله الفترة المتزامنة بين خروج قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة إلى مرحلة تنظيم إنتخابات محلية(انظر الملحق ١) فازت بأغلبية مقاعدها جهة غير تلك التي أريد لها أن تفوز، بمعنى آخر، بداية الانقسام بين التيارات السياسية كانت حول نهج مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، هل ستكفي الوسائل القانونية السلمية في تحصيل الحقوق بناءا على مخرجات قرارات دولية كقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يحدد حق الفلسطينيين في دولة على حدود ال٢٢٪، و يستند القرار قوته في ذلك الإجماع الدولي، أو على الأقل توافق القوى الخمس الكبرى المحددة لأجندة السياسة الدولية، و هو توافق غير متوفر في كل المسائل الدولية، رغم هذا فهو بقي رهينة قبول الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذه فهو يتماطل منذ ذلك الوقت في تجسيده أو على الأقل قبول صيغته بصفة مبدئية، و كان الاستثناء الوحيد الذي كان هو تقبل رابين اسحاق رئيس الوزراء في فترة التسعينات له و مع ذلك تم تصفيته جسديا من طرف المتطرفين اليهود وفق ما صرح به الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي [١]

(١) الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي: إذا خسرت إسرائيل الحرب الإعلامية فمستقبلها سيكون مهددًا، شبكة اورونيوز الإخبارية، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢٠. على الموقع:
https://arabic.euronews.com/202314/12//turkish-legislator-suffers-heart-attack-during-speech-to-parliament

خريطة رقم (٢): رؤية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ للدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧

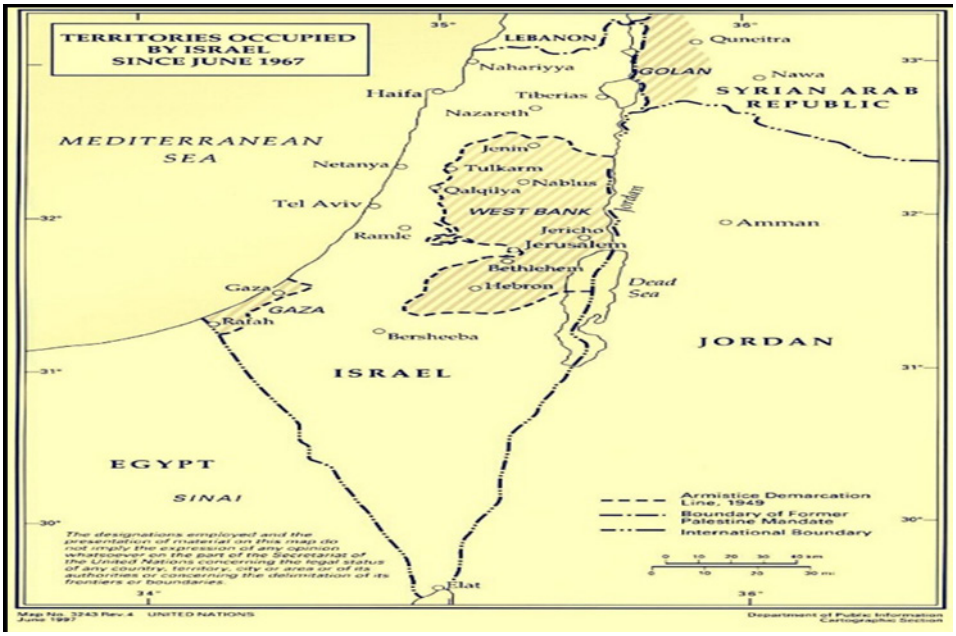

Source : Robert Barnidge،"Self-Determination.Statehood, and theLaw of Negotiation The Case of Palestine »UK : Hart Publishing،2016 p194.

أحيانا، ما تتم الإشارة إلى الخلفية الأيديولوجية لحماس كعائق و بديل عن القوى السياسية الأخرى اليسارية و الوطنية العلمانية التي كانت تتسيد المشهد السياسي الفلسطيني منذ ١٩٤٨، ففي الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧ التي انبثقت عنها حماس كرد فعل شعبي على سياسة الاحتلال رأت منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية التوجه بروز تيار مضاد لها و لسياستها المنتهجة و تعزز هذا التضاد بمجرد الذهاب في مفاوضات سياسية مع الاحتلال الذي عُدَّ تفريطاً للحقوق الفلسطينية رغم تأكيد السلطة في رام الله الاستمرار بشراسة للدفاع عن المسائل الجوهرية التي تهم شعبها، في الواقع، أفعال سلطة التنسيق الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية لا توحي بذلك، بدءا من ملف اعتقال المنضوين في حركة حماس و لدرجة تسليمهم للاحتلال و هدفت هذه الاعتقالات السياسية حسب إخراج المقاومة وأي مظاهر مسلحة (مقاومين) من الساحة الفلسطينية، من أجل عدم دخول الاحتلال لمناطق السلطة واعتقالهم منها «كما تدّعي». [١]

(١) عاطفة دغلس،» الاعتقال السياسي» في سجون السلطة.. الملاحقة التي لم توقفها الحرب»، الجزيرة نت، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢٠. على الرابط: https://shorturl.at/alxAM

إن إصدار حماس لميثاقها الخاص، جاء بسبب رفضها الانضمام إلى أطر و هياكل منظمة التحرير كممثل شرعي و وحيد، و هذا يُستدل منه القطيعة من جهة و عدم الاعتراف بوحدوية الشعب الفلسطيني على حسب خصومها السياسيين، فمعوقات انضمام الحركة للمنظمة -من وجهة نظرها – تقوم على ثلاثة ركائز، الأولى نهج المنظمة العلماني وعدم التزامها بالنهج الإسلامي، والثانية برنامجها السياسي المرتبط بالتسوية مع الاحتلال و الثالثة حول نسبة تمثيلها بالمنظمة، فقد اشترطت الحركة أن تمثل بنسبة تتراوح بين أربعين وخمسين بالمائة[1] إضافة إلى إرتباط ذات المنظمة بموجة فساد تشوب حكمها في ظل الأوضاع الاقتصادية المزرية للفلسطينيين التي تزيد من معاناتهم جراء سياسة الاحتلال.

بعد أحداث السابع أكتوبر ٢٠٢٣، أكدت حماس أنه بالرغم من إتفاق أوسلو ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان من المفترض أن يؤسِّس لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلاَّ أنَّ "إسرائيل" قامت عملياً بتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية من خلال الحملة الشرسة لمضاعفة الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، وخصوصاً شرقي القدس، ووجد البعض من مؤيدي مسار التسوية بعد ٣٠ عاماً من المحاولات أنَّهم أمام حائط مسدود، وأنَّ هذا المسار تسبَّب بنتائج كارثية على قضية فلسطين[2] لكن البعض الثاني لا يزال متمسكا بمخرجات المسار كحتمية لا بديل لها

- رؤى الحل للمسألة الفلسطينية وتموضع حماس في عملية السلام:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم نفسها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو بتعبير آخر في الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على أنها وسيط محايد، و تستمد مكانها – أو كما تدركها- من خلال استطاعتها التأثير على طرفي الصراع و عندئذ نكون أمام مفهوم وساطة من نوع آخر يشبه كثيرا الطرف الثالث، في الواقع لا يمكن التأكد من حيادية واشنطن منذ تولها زمام الصراع بالنظر إلى الاستماتة في الدفاع عن «دولة إسرائيل» في المنصات الدولية خصوصا تلك في مجلس الأمن الدولي، و استخدامات حق النقض ضد أي قرارات ملزمة لتل أبيب كانت في إطار «الاتفاق» المؤسس لحل الدولتين، مع هذا فهي ترغب دائما في تضمين الطرف الفلسطيني الممثل في السلطة الفلسطينية (لا منظمة التحرير الفلسطينية) إلى جانب

(١) عقل محمد صلاح،» حركة حماس: من الميثاق الى وثيقة السياسة العامة دراسة مقارنة»، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد ٠٧ العديد ٠٢ : ديسمبر ٢٠٢٢)، ص-ص ٦٠٨-٦٣١.

(٢) نص وثيقة أصدرتها حماس بعنوان "هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى" يؤكد أنها كانت "خطوة ضرورية" لمواجهة إسرائيل، جريدة القدس العربي، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢١ على الرابط : https://shorturl.at/uGX59

حليفتها الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط إسرائيل مع واقع حال يرسخ الاحتلال الإحلالي أو السكوت عن ممارسات التوطين للمعمرين اليهود المتوافدين من بلدانهم الأصلية.

كما عملت واشنطن على تأكيد الدور الإقليمي خصوصا للقاهرة وعمّان وبريطانيا، الأخيرة التي يعدها البعض أساس المشكلة كلها، وهذه الرباعية الدولية كانت ولا تزال تؤكد على خيار الدولتين ولهذا يطرح التساؤل حيال مدى جدية مبادرة الحل كهذه بعد ثلاثين عامًا، وهل تربط رغبة البحث عن الاستقرار في المنطقة مع سياق تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وهل يمكن أن يكون التطبيع دون معالجة فعلية للمسألة الفلسطينية.

بعد أحداث عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، استعادت آلية حل الدولتين مكانها في النقاشات الظاهرية التوصل لحلول و إنهاء حال العنف المتجدد مرة أخرى، و ربطت مسألة تفكير فعلي في هذا الحل القديم مع ضرورة جلب مزيد من الأنظمة السياسية المطبعة وفق ما يصرح به الرئيس الامريكي جوزيف بايدن، رغم أن المقاربة الأوروبية لا تطرق كثيرا لهذا الشرط و تركيزها على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني و منها إقامة دولته المستقلة مقابل ضمان أمن المستوطنين الإسرائيليين، من خلال تتبع مسار الموقف الأمريكي فهو كثيرا ما يراوح نفسه على حد تعبير الدكتور عزمي بشارة، فالإدارات المتعاقبة كانت و لا تزال غير جدية في المواقف على حل، بل إلى درجة اعتبارها «حق الدولة» وسيلة إستراتيجية لتطبيع علاقات دول الحوار و الحزام الثاني و حتى الثالث الجغرافي من الدول العربية و الإسلامية، وبحسب الموقف الروسي، فإن واشنطن كانت تماطل وتسعى بقوة لإفشال أي مبادرة لحل لا تنبع من رؤيتها أو تخدم إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط بفحص الرؤية الأمريكية، لتخيل نمط الدولة الفلسطينية، فهي ستكون منزوعة السلاح، على إقليم مترامي الأطراف بين غزة و ما تبقى من الضفة الغربية و قدس مشتركة، تحكمها قيادة غير أصولية ممثلة في السلطة الفلسطينية القائمة حاليا و بتعبير آخر» الشريك الفلسطيني الذي يمكن الاعتماد عليه « في مسار التسوية، تتمتع بصلاحيات مدنية و أما الصلاحيات الأمنية فتعطى لسلطات تل أبيب حصراً، المثير في هذه الرؤية نحو الحل هي أنها نفسها الموجودة أساساً في ظل واقع الاحتلال و لكنها تقدم كحل مستقبلي من جهة، و تتعارض مع مسار أوسلو ذاته الذي تدعمه الولايات المتحدة و تل أبيب في صيغته الورقية من جهة ثانية المحدد لنطاق جغرافي و سيادي للإدارة المدنية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، و المستبعد للمسائل ذات الصلة و منها حق اللاجئين في العودة و منع التوطين في أراضي ال٢٢٪.

- رؤية الشرعية الدولية والموقف الدولي

لا تختلف الرؤية الدولية (غير الأمريكية) كثيرا عن الأساس وهو حل الدولتين، ومع ذلك يمكن تصنيف مواقف الرؤى الدولية في ثلاثة أصناف، بما في ذلك دول الإقليم:

الأولى: تتمثل في الدول الأوروبية (عدا ألمانيا) والتي تعتقد أن مخرجات أوسلو كفيلة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر تنفيذ الاتفاق، وهو ما تتشاركه معها أغلبية الدول العربية والخليجية منها. لمبادرة السلام العربية في بيروت ٢٠٠٢ قدمت مقترح لإقامة دولة فلسطينية وفقها سيكون السلام موجودا، لكنه لم يشر آنذاك لمسألة التطبيع بصيغته المطورة حاليا، وإن كان الغرض هذا فلا يجب أن يتجاوز حق إقامة الدولة الفلسطينية وإنما تكون كشرط للتطبيع وليس كهدف من بعد التطبيع.

الثاني: الصين وروسيا تعتقدان أن حل الدولتين يجب أن يتفاهم وفقه طرفا الصراع دون التوجيه الأمريكي المثبط لعملية السلام وأفق الحل، بل وتعدان أن الولايات المتحدة نفسها طرفا ثالثا في الصراع وتستخدمه بما يعزز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فهي تسعى لإطالة الصراع وتجدده كل مرة كذريعة للتدخل، وتتشارك دول الجنوب العالمي ممثلة في التيار الحديث لدول عدم الانحياز هذه الرؤية.

الثالث: لا تركز كثيراً على مسألة حل الدولتين، وإنما تركز على حق الفلسطينيين في دولتهم دون التعرض لدولة إسرائيلية، وهو نهج سياسي مقاوم لا يعترف بالدولة الإسرائيلية نتيجة أنها «واقع مؤقت» و «طارئ غير حتمي « ويعد هذا التيار أن مسألة الاعتراف به ستكون معقدة للحل المنشود، بل ويشدد على أن مسألة إزالة هذا الكيان وحده الكفيل بإحلال السلام الذي كان قبل تواجده.

- حماس في الحل: بين الرؤى السياسية رهانات الو اقع

تتنوع الأسباب وراء قوة حماس، منها وضوح الإيديولوجيا، والبرنامج البسيط، وتقديم الرعاية للقاعدة الشعبية، لها شبكة رعاية اجتماعية فاعلة، والمؤهلات الإسلامية، والمقدرة على إلحاق الضرر بإسرائيل، كما أن مكانة حماس بين الفلسطينيين تتأتى أيضاً من فشل ما يسمى السلطة الفلسطينية كدولة أولية في الحفاظ و تحصيل حقوق الشعب الفلسطيني، وفشلها في الجانب السياسي في إنجاز تقرير المصير لهذا الشعب، فقد راهنت حماس طيلة مسار أوسلو على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق ما وعدت بتحقيقه، ويبدو، حتى الآن، أنها كانت محقة في رهانها، كما كانت حماس مرنة تكتيكياً، فخلافاً لغالبية التنظيمات الفلسطينية الراديكالية، علمانية كانت أم إسلامية، تراعي حماس الرأي العام السائد، تعرف

قراءة المزاج الجماهيري بمهارة وتتصرف بطرق تنسجم و هذا المزاج بشكل عام[1].

قد يعتقد أن الولايات المتحدة كطرف فاعل في الصراع على رغم تعريف نفسها بالوسيط مهتمة بإقصاء حماس السياسية، لكنها ليست كذلك أو على الأقل ليس في الفترة السابقة لأحداث أكتوبر ٢٠٢٣، مع أنها تتماهى مع الطرف الإسرائيلي في محاولة القضاء عليها كتنظيم و سلطة حكم في قطاع غزة و بالأحرى نهجها المسلح، و مع ذلك يمكن فهم الدور الأمريكي على أنه يصطف إلى الجانب الإسرائيلي في منع أي عملية سياسية بقيادتها و حتى رؤية الحل (حل الدولتين) اللفظي للدولة الفلسطينية مترامية الطرفين في غزة و الضفة الغربية، هذا الواقع الرافض لها إضافة إلى حملة التضييق سوء العلاقة بين حماس و منظمة التحرير الفلسطينية من جهة و الدول العربية ذات الوزن و التأثير كمصر المجانبة و الملكة العربية السعودية و المملكة الأردنية إضافة إلى الدور الجديد الإماراتي المغربي من جهة ثانية. لا يتم ذكر دور حماس إلا في مسألة ضرورة الوحدة الفلسطينية، اي اعتبارها جزءا من كل فلسطيني يمثل الطرف الثاني في معادلة الدولة الموعودة ناقصة السيادة جنبا إلى جانب مع دولة إسرائيلية كاملة السيادة.

الخاتمة:

نتائج الدراسة أظهرت أن تحييد أصحاب المصلحة الفعليين، خاصةً عند استبعاد أطراف الصراع الرئيسية كما في حالة حماس، يترتب عليه تأثير كبير على استمرارية عملية الحل ومنع تجددها، يُظهر التحليل أن إقصاء أحد أطراف الصراع يشوش على الديناميكيات السلمية، مما يجعل الوصول إلى حلول جادة وتوافقية أمرًا أكثر تعقيدًا، وتبرز هذه النتائج أهمية مراعاة تأثيرات تحييد المصالح في إستراتيجيات بناء السلام لتعزيز فاعلية العمليات السلمية وتحقيق استقرار دائم.

(1) "Dealing with Hamas | Crisis Group." 2016. September 27، 2016. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/dealing-hamas.

ملحق رقم (١) نتائج إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦

Central Elections Commission
Palestine
NATIONAL ELECTIONS OFFICE

لجنة الانتخابات المركزية
فلسطين
المكتب المركزي للانتخابات

الانتخابات التشريعية الثانية 2006
التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي

	صفة الترشيح	عدد المقاعد في انتخابات القوائم	عدد المقاعد في انتخابات الدوائر	مجموع المقاعد
1	قائمة التغيير والاصلاح	29	45	74
2	قائمة حركة فتح	28	17	45
3	قائمة الشهيد ابو علي مصطفى	3	0	3
4	قائمة الطريق الثالث	2	0	2
5	قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	2	0	2
6	قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون	2	0	2
7	مستقلون	0	4	4
	المجموع	**66**	**66**	**132**

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية -فلسطين
https://www.elections.ps/Portals/30/pdf/PLC2006-ResultsFinalDistributionOfPLCSeats_AR.pdf

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١- عزمي بشارة،»من يهودية الدولة حتى شارون : دراسة في تناقض الديمقراطية

٢- نيكولاس جويات،تر: طلعت الشايب،»غياب السلام محاولة افهم الصراع العربي الاسرائيلي»، القارة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥.

٣- أحمد سعيد نوفل،» منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و اعادة البناء، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ٢٠٠٧، ص١٥.

ب-المجلات والصحف:

١- زينب شنوف « ادوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي الممتد « المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد ٠٤ العدد ٠١، ٢٠١٩. ص-ص ٥٦-٨٣.

٢- عقل محمد صلاح،» حركة حماس: من الميثاق الى وثيقة السياسة العامة دراسة مقارنة»,مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد ٠٧ العديد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢ ص-ص ٦٠٨-٦٣١.

٣- طابق حمود، ديناميكيات الحكم و المقاومة في التفاعلات السياسية بين سلطة حماس و النظام السائد»،الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،جانفي ٢٠٢٤.

ج. شبكة الانترنت:

١- الشرق بلومبيرغ» حوار مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس « بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٦. https://www.facebook.com/asharqnews/videos/1102371431180873/?mibextid=Nif5oz

٢- الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي: إذا خسرت إسرائيل الحرب الإعلامية فمستقبلها سيكون مهددًا، شبكة اورونيوز الإخبارية، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢٠. على الموقع: https://arabic.euronews.com/2023/12/14/turkish-legislator-suffers-heart-attack-during-speech-to-parliament

٣- عاطفة دغلس،» الاعتقال السياسي» في سجون السلطة.. الملاحقة التي لم توقفها الحرب»، الجزيرة نت، تم الاطلاع يوم ٢٠٢٤/٠١/٢٠. على الرابط: https://shorturl.at/alxAM

٤- "عزمي بشارة حرب غزة تدخل مرحلة جديدة.. أهداف إسرائيل وفرص إحياء الهدنة وصفقة التبادل وموقف أميركا." فيديو يوتيوب، الوقت: 10:00 تم الاطلاع يوم 2024/12/28. على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=9MRUsJ4s5sw.

٥- الجزيرة.نت، تاريخ من الصراع والدماء.. هكذا تشكلت الطائفية في لبنان، شوهد يوم 2024/01/08 : https://shorturl.at/qsEOQ

٦- نص وثيقة أصدرتها حماس بعنوان "هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى" يؤكد أنها كانت "خطوة ضرورية" لمواجهة إسرائيل، جريدة القدس العربي، تم الاطلاع يوم 2024/01/21 على الرابط : https://shorturl.at/uGX59

٧- بالأرقام.. هكذا توسّع الاستيطان منذ اتفاقية أوسلو، الجزيرة نت، تم الاطلاع يوم 2024/01/20 على الرابط: https://shorturl.at/FIQS6

٨- الأمم المتحدة : https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/dealing-hamas.

٩- شافعي بدر حسن، "قراءات نظرية: تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية." المعهد المصري للدراسات.تم الاطلاع يوم 2024/12/29 على الرابط : https://shorturl.at/auxJV

10- https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/dealing-hamas

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- Gregory Harms،Todd M.Ferry، ''H » PALESTINEISRAEL CONFLICT : A Basic Introduction''London : pluto Press،، 4th Edition, 2017.

2- Alean Al-Krenawi, Building Peace through Knowledge : The Israeli-Palestinian Case (Springer, 2017).

3- Barnidge Robert,''Self-Determination.Statehood, and theLaw of Negotiation The Case of Palestine »UK : Hart Publishing،2016.

4- Dealing with Hamas | Crisis Group." 201'. September 27, 2016.